الشاهد القرآني عند المبرد في المقتضب

الأستاذ المساعد الدكتور
هاشم جعفر حسين
جامعة بابل ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الشاهد القرآني عند المبرد في المقتضب

الأستاذ المساعد الدكتور
هاشم جعفر حسين
جامعة بابل ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية

توطئة:

لقد أسهم المبرد (محمد بن يزيد ت٢٨٥هـ) في إثراء المكتبة العربية والفكر والدرس اللغويين، بما أنتجه من مؤلفات كثيرة في مختلف فنون اللغة والأدب، وقد أحصى ابن النديم منها أربعين كتاباً[1]، في النحو والصرف واللغة والأدب والشعر والبلاغة والعروض ومعاني القرآن.

وقد اشتهر من بين مؤلفات المبرد كتابان، الأول: (الكامل في اللغة والأدب) وهو أشبه بموسوعة أدبية لغوية، لا غنى للعالم والمتعلم عن قراءته. والآخر: (المقتضب) وهو أشهر كتاب نحوي ظهر بعد كتاب سيبويه، ألّفه المبرد بعد أن تأصلت ثقافته ونضج فكره النحوي، فكان أنفس مؤلفاته وأنضجها ثمرة وأصدقها تعبيراً عن آرائه النحوية، إلا أنه لم يكتسب شهرة واسعة في زمنه، لعناية الدارسين بكتاب سيبويه، وأنهم لم يروا فيه ما يزيد على كتاب سيبويه في ما طرحه المبرد من مسائل.

والمبرد ممّن عظّم الشواهد القرآنية وأنزلها المنزل الأول من المسموع واتخذها أصلا لتقرير القواعد والأحكام، يتضح ذلك في كثرة استشهاده القرآني، ويتضح في ما يحيط به المبرد الآية - موضع الاستشهاد - من قدسية، ويتضح في تحرجه من التأويل والتقدير لمعنى الآية وتفسيرها، ويتضح في جوانب أُخر سيعرض لها البحث الذي خصص بدراسة منهج المبرد في الاستشهاد القرآني أولا، والكشف عن خصائص عامة اتسمت بها طريقة المبرد في عرض

النصوص القرآنية موضع الاستشهاد. ثم يختص البحث بالكشف عن موقف المبرد من الاستشهاد بالقراءات القرآنية واتخاذها أصلاً لتقعيد أحكام اللغة. وقد اقتضت خطة البحث تقسيمه على مبحثين:

الأول: منهج المبرد في الاستشهاد بالنصوص القرآنية.

والآخر: منهج المبرد في الاستشهاد بالقراءات القرآنية.

المبحث الأول

منهج المبرد في الاستشهاد بالنصوص القرآنية

اعتمد النحويون جميعاً على القرآن الكريم في الاستشهاد لإثبات الأحكام النحوية، فهم يقدّمونه وينزلونه المنزلة الأولى من المسموع من كلام العرب، لتواتر نقله وتوثيق نصه وضبطه، ولكونه أعلى مراتب الكلام العربي، نزل بلغة العرب وكلّمهم بأساليبهم. والاحتجاجُ بالقرآن يشمل الاحتجاج بقراءاته المتواترة والشاذة.

والمبرد كان مكثراً من الاستشهاد بالآيات القرآنية للاستدلال بها على ما يقرره من قواعد وأحكام وترجيح ما يجده مناسباً من الآراء.

وقد قيل: إن البصريين كانوا أقل عناية بالشاهد القرآني من الكوفيين، ذلك أن بيئة الكوفة كانت بيئة إقراء ورواية، على حين طغت الصبغة العقلية على مذهب أهل البصرة، وقد آل نحويوها إلى شواهد العرب من شعر ونثر يقيسون عليها قواعدهم التي أرادوا لها أن تطرد وتجري على ألسنة الأجيال. وقد عُدَّ هذا طعناً في أصول الاحتجاج عند البصريين، إذ كان على نحويِّ البصرة أن يقدموا شواهد النص القرآني على الشواهد الشعرية التي استقرؤوها استقراءً ناقصاً، يقول الفخر الرازي(٦٠٦هـ): ((إذا جوّزنا إثباتَ اللغة بشعر مجهولٍ، فجوازُ إثباتِها بالقرآن العظيم أولى))[٢]. وقال: ((من

النحاة مَن ينتزعُ من المقدار الذي يقفُ عليه من كلام العرب حكماً لفظياً، ويتخذُه مذهباً، ثم تعرضُ له آيةٌ على خلاف ذلك الحكم فيأخذُ في صرف الآية عن وجهها)). ومن المحدثين ألّف الدكتور خليلُ بنيان الحسون كتاباً بعنوان (النحويون والقرآن) بناه على هذه الفكرة، يقول في مقدمته: ((ولا نلمحُ تميُّزاً للشاهد القرآني أو إجلالاً له في رتبةٍ تعليه على الشاهد الشعري، إذ لا يُكتفى به في إقرار الأحكام، وإنما نجد أنهم حريصون على أن يعضدوا ما يمثله بما(قال الشاعر)، فإذا أصابوه كان ذلك عندهم أمثل وأحظى بالقبول وأرسخ لما يقررون))[٣].

والمتمعن في الشواهد القرآنية التي وردت في المقتضب يجد المبرد - وهو من أكابر شيوخ المدرسة البصرية ومؤسسي نحوها - لم يُغلِّب الاستشهاد الشعري على الاستشهاد القرآني، بل تساوت كفتا الاستشهاد بهما في المقتضب، فبلغت الشواهد القرآنية ما يزيد على (٥٠٠) آية، وبلغت شواهد الشعر(٥٦١) بيتاً بحسب إحصاء المحقق محمد عبد الخالق عضيمة[٤]. ومن استقراء منهج الاستشهاد بالنصوص القرآنية في المقتضب يمكن أن نجمل أهم خصائصه بالآتي:

١- يورد المبرد الشاهد القرآني لتقرير المسائل النحوية وتوضيحها، كقوله في (ما) الزائدة: ((والموضع الآخر هي فيه زائدة مؤكدة لا يخلّ طرحها بالمعنى، كقول الله ــ عزّ وجلّ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾، وكذلك: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾))[٥]. وقوله في (أن) التفسيرية: (وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم) معناه: أيْ امشوا، ولا تقع إلا بعد كلام تامّ، لأنه إنما يُفسَّر بعد تمامه))[٦]. وقال في باب العدد: ((فكذلك يجري العدد في المؤنث والمذكر بين الثلاثة إلى العشرة في الذكر، وفي ما بين الثلاثة إلى العشر في المؤنث، قال الله - عزّ وجلّ: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ﴾، وقال: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ وقال: ﴿عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ

عَشَرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ لأن الواحدة حجّة، وقال: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾))[٧].

٢- قد يستشهد بجزء من آية قرآنية تمثل موضع الاستشهاد، من ذلك قوله في حذف عامل المفعول المطلق: ((وكذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾، إنما تقديره: فإمّا مننتُم منّاً وإمّا فاديتُم فداءً، وكذلك: ﴿وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا﴾ و﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾))[٨].

٣- يستشهد بالآيات القرآنية لبعض أساليب العرب في كلامها، من ذلك قوله في (اسم الفعل): ((وكذلك ﴿هَلُمَّ شَهِيدَاءَكُمْ﴾، إذا أردتَ(هات زيداً)، فهذه اللغة الحجازية يقع (هلمَّ) فيها موقع ما ذكرناه من الحروف، فيكون للواحد وللاثنين وللجمع بلفظ واحد، كأخواتها المتقدمات، قال الله - عزّ وجلّ: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾، فأمّا بنو تميم فيجعلونها فعلاً صحيحاً،ويجعلون الهاء زائدة، فيقولون: هلمّ يا رجلُ، وللاثنين: هلمّا، وللجماعة: هلمّوا، وللنساء: هَلْمُمْنَ، لأن المعنى: المُمْنَ، والهاء زائدة))[٩].

وقال في إشباع الضمير (الهاء): ((فأمّا أهلُ الحجاز خاصة فعلى الأمر الأول فيها يقرؤون: (فخسفنا بِهو وبدارِ هو الأرضَ) لزموا الأصل. وهما في القياس على ما وصفنا))[١٠].

وقد يناظر بالآية الكريمة أسلوباً للعرب في كلامها، كقوله: ((ونظيرُ هذا قوله: (فلسنا بالجبال ولا الحديدا) حُملَ الثاني على المعنى... ومثلُه قول الله - عزّ وجلّ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾ لولا (الفاء) كان (أصّدّقَ) مجزوماً،كما أنّه لولا (الباء) لكانت (الجبال) منصوبة، لأنه خبر ليس))[١١]. وفي قول المبرد التفافة

ذكية للربط بين استعمالين للعرب، هما: الحمل على الموضع أو المحل في العطف (عطف الحديدا على محل الجبال) وهو ما سُمِّي عند النحويين بالحمل على المعنى (حمل أكنْ على معنى الشرط)، وإن كنّا نلمس فارقاً دلالياً بين التعبيرين، يتضح في أن التأكيد يقع على الأول (الجبال) في الحمل على المحل، لأنه مجرور بالباء الزائدة، على حين أن التأكيد للثاني في الآية الكريمة. وفي الآية من التوسع في المعنى ما لا يخفى، فقد جمع بين الشرط والسببية في استعمال واحد، ولولا السياق الذي وردت فيه الآية لدلّ التعبير على معنى واحد لا غير(١٢).

٤- يقيس حكم الآية على نظائرها في الاستعمال القرآني، من ذلك قوله في تكرار (أنّ): ((فمن ذلك قوله - عزّ وجلّ: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾... ونظير تكرير (أنّ) هاهنا قوله تبارك وتعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ وقوله ـ عزّ وجلّ: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾، وكذلك قوله ـ عزّ وجلّ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾))(١٣).

وقال في الإدغام: ((قوله: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾، وإنما كان (تدارأتم فيها) فأدغمتَ التاءَ في الدال، فاحتجتَ إلى ألف الوصل، لاستحالة الابتداء بساكن، ومثله: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ﴾))(١٤).

٥- البحث عن دلالات الاستعمالات النحوية القرآنية، من ذلك بيان الفرق بين معنى (إنْ) ومعنى(إذا) الشرطيتين، يقول المبرد: ((وإنما منعَ (إذا) من أن يُجازى بها، لأنها مؤقتة، وحروف الجزاء مبهمة، ألا ترى أنك إذا قلتَ: إن تأتني آتكَ، فأنتَ لا تدري أ يقعُ منه إتيانٌ أم لا؟... فإذا قلتَ: إذا أتيتني وجبَ أن يكون الإتيانُ معلوماً، ألا ترى إلى قول الله ـ

عـزّ وجـلّ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾ و﴿إذا السماءُ كُوِّرتْ﴾ و﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، أنّ هذا واقعٌ لا محالة. ولا يجوز أن تكون في موضع هذا (إن) لأن الله ـ عزّ وجلّ ـ يعلم، و(إنْ) إنما مخرجها الظنُّ والتوقُّعُ فيما يَخبِرُ به المُخبِرُ))[١٥]. وفي دلالة الوعيد بأسلوب الأمر، قال المبرد: ((وأمّا قولُه ـ عزّ وجلّ: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا﴾ فعلى الجواب. فإن قال قائل: أ فأمرَ اللهُ بذلك ليخوضوا ويلعبوا؟ قيلَ: مخرجُه من الله ـ عز وجل ـ على الوعيد، كما قال ـ عزّ وجلّ: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾، ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾))[١٦].

وكشف عن دلالة التقرير بأسلوب الاستفهام، فقال: ((وإنما قول الله ـ عزّ وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾، فهذا هو الوجه، لأنه ليس بجوابٍ، لأنّ المعنى في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ إنما هو انتبهْ وانظرْ أنزلَ الله من السماء ماءً، فكانَ كذا كذا))[١٧].

وأشار إلى ظاهرة التوسع في المعنى، فقال: ((ومثلُ هذا إلا أنّ اللفظ مشتقّ من فعل المصدر، ولكنهما يشتبهان في الدلالة قوله ـ عزّ وجلّ: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ على: (وبتِّلْ إليه)، ولو كان على تبتّل لكان (تبتُّلاً). وكذلك ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ لو كان على أنبت لكان إنباتاً، ولكن المعنى ـ والله أعلم ـ أنه إذا أنبتكم نبتُم نباتاً))[١٨]. وهو يشير إلى أن الآية الأولى جمعت بين فعل مصدر دالّ على التدرج، ومصدر لفعل آخر ـ لو جاء على القياس وهو تبتيلاً الدال على المبالغة ـ فجمع بين معنى المبالغة والتدرج في آنٍ واحد، وهو من سعة المعنى. وكذلك في الآية الأخرى جُمع بين الفعل (أنبتكم) ومصدر فعل آخر (نباتاً) للجمع بين دلالتي الكثرة والمطاوعة في آنٍ واحد.

وأشار المبرد إلى دلالات بلاغية في الآيات موضع الاستشهاد، من ذلك قوله في إنزال غير العاقل منزلة العاقل: ((فإن قال قائلٌ: فقد قال الله ـ عزّ وجلّ ـ في غير الآدميين: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾، فالجواب على ذلك: أنّه لّما أخبر عنها بالسجود وليس من أفعالها، وإنما هو ضربٌ من أفعال الآدميين أجراها مجراهم، لأن الآدميين إنما جُمعوا بالواو والنون، لأن أفعالهم على ذلك، فإذا ذُكر غيرُهم بذلك الفعل صار في قياسهم))[١٩].

وفي بيان دلالة التقديم والتأخير في سياق الآية موضع الاستشهاد، قال: ((﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ و﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ و﴿أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى * فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾ فالمعنى: مهما يكن من شيءٍ فهذا الآمر فيه، فإنّما تقديرُها في الكلام كلّه التقديمُ والتأخير، لا يكون إلا على ذلك))[٢٠].

وأوضح دلالة التقرير والتوبيخ في أكثر من آية قرآنية، كقوله: ((وأمّا قوله ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ فليس من هذا، ولكنه - والله أعلم - التقرير والتوبيخ، وتقديره: أيُّ شيءٍ أصبرهم على النار؟ أي: دعاهم إليها واضطرهم إليها))[٢١].

٦- يستشهد بالآيات القرآنية لبيان العلل النحوية، ومن العلل التي ذكرها:

علة الحمل على اللفظ وعلى المعنى، قال: ((قال الله ـ عزّ وجلّ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ وقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ وقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ﴾ فحَملَ على اللفظ. وقال: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فحَملَ مرةً على اللفظ ومرةً على المعنى))[٢٢].

٧- يتحرّج عند استشهاده بالآيات القرآنية وبيان معانيها وأحكامها من التقدير والتأويل ويلازم قول (والله أعلم) إذا اضطر إلى تأويل الآية، ومن أمثلة ذلك قوله: ((فأمّا قوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ فـ (أنّ) مرتفعة بـ (جرمَ) ومعناها - والله أعلم - حقٌّ أنّ لهم النار))[٢٣]. وقال: ((وأمّا قوله ــ عزّ وجلّ: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا﴾ فـ (أنّهم) وصلتها في موضع الفاعل، والتقدير - والله أعلم - وما منعهم إلا كفرُهم))[٢٤].

٨- نجد المبرد في أحايين كثيرة يفصِّل في الأحكام النحوية للآيات القرآنية ويسرد أقوال النحاة مشفوعة بأدلتهم، كقوله: ((فأما قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ * وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ فقد قيل فيها أقاويل: فقوم يقولون: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ هو الجواب، لأنّ الفاء وما بعدها جواب... وقال قومٌ: الخبرُ محذوف لعلم الخاطَب به. وقال قومٌ آخرون: الواو في مثل هذا تكون زائدة... وقالوا أيضاً: إذا السماءُ انشقت أذنت لربها وحقّت، وهو أبعد الأقاويل، أعني: زيادة الواو))[٢٥].

وفي تأصيل (أشياء) قال: ((ومن ذلك (أشياء) في قول الخليل إنما هي عنده (فَعْلاء) وكان أصلها: شَيْئاء يا فتى، فكرهوا همزتين بينهم ألفاً فقلبوا... فصار تقديره من الفعل: (لَفْعاء) ولذلك لم ينصرف، قال الله ـ عزّ وجلّ: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾. وكان الأخفش يقول: (أشياء) أَفْعلاء يا فتى، جُمع عليها فَعْل... قال المازني: فقلتُ له: كيف تصغرهُنَّ، فقال: أُشيَّاء، فسألته: لِمَ لمْ تردّه إلى الواحد إنه أفعلاء، فقد وجب عليه ؟ فلم يأتِ بمقنع... فقد ثبتَ قول الخليل بحجةٍ لازمة))[٢٦].

٩- قد يتخذ المبرد مكان نزول الآية الكريمة دليلاً على ترجيح الحكم فيها وتوجيهها، يتضح ذلك في توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ فذكر أنه ((إنما انتصب، لأنه مصدرٌ عملَ فيه فعلُه لا القول، والمعنى ـ والله أعلم ـ وقالوا: سلّمنا سلاماً، وتفسيره: تسلّمنا منكم تسلُّماً وبَرِئنا براءةً، لأنهم لم يؤمروا أن يسلموا على المشركين إذ ذاك. والآيةُ مكيّة))[٢٧].

١٠- يستعمل أسلوب المفاتشة في إقرار الأحكام النحوية والصرفية، فيفترض سائلاً ومجيباً له، وقد سبقه إلى ذلك سيبويه(١٨٠هـ)، ميلاً إلى الأسلوب التعليمي في عرض المادة النحوية والصرفية، ومن أمثلة ذلك قوله: ((فإن قال قائلٌ: فقد قال الله ـ عزّ وجلّ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ فهذا لغير الآدميين. وكذلك: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ قيل: إنما جاز هذا، لأنه قد خلط مع الآدميين غيرَهم بقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه، لأن المتكلم يبيّن به ما في الآخر، وإن كان لفظُه مخالفاً))[٢٨].

ومن أمثلة أسلوب المفاتشة في المسائل الصرفية تأصيل(ضِيزى) قال: ((فإن قال قائلٌ: فما أنكرت أن يكون هذا (فِعْلى) قيل له: الدليلُ على أنه (فُعْلى) مغيّرَ موضعِ الفاء أنّ(فِعلى) لا تكون نعتاً، وإنما تكون اسماً، نحو: مِعزى ودِفلى، و(فُعلى) يكون نعتاً، كقولك: امرأةٌ حُبلى، ونحوه))[٢٩].

المبحث الثاني

منهج المبرد في الاستشهاد بالقراءات القرآنية

القراءات القرآنية: ((اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها، من تحقيقٍ وتشديدٍ، وغيرهما))[٣٠]، وقد عني العلماء بالقراءات، ونقروا عن صحة أسانيدها ووضعوا ضوابط القراءة الصحيحة، فاشترطوا لها موافقة العربية ولو بوجهٍ، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحة السند.

فإذا توافرت هذه الشروط في قراءة ما فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، ووجب على الناس قبولها، ومتى ما اختل ركنٌ من الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم[٣١].

وقد شغلت القراءات القرآنية أذهان النحويين منذ النشأة الأولى للنحو، وهو أمر ليس غريباً، فالنحويون الأوائل كانوا عالمين بالقراءات، وكان بعضُهم من أئمّة القُرّاء كعيسى بن عمر (١٤٩هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) والكسائي (١٨٩هـ) وغيرهم، لذا عُني النحويون بالقراءات كثيراً وعدّوها مصدراً مهماً لإثبات قواعد اللغة وإقرار أحكامها.

وقد حذا المبرد حذو شيوخه في الاستشهاد بالقراءات القرآنية واستعان بها لإثبات الأحكام وتقوية الآراء، وقد استقريت شواهده من القراءات فبلغت (٦٢) قراءة من مجموع ما يزيد على(٥٠٠) آية قرآنية استشهد بها المبرد في المقتضب، أي: ما نسبته ١٠٪ من مجموع شواهده القرآنية. وهي نسبة قليلة إذا ما قيست بما استشهد به سيبويه من قبلُ، إذ بلغت نسبة استشهاده بالقراءات ٤٠ ٪ من مجموع شواهده القرآنية البالغة (٣٧٣) آية[٣٢].

ويبدو الفارق شاسعاً جداً بين استشهاد المبرد بالقراءات ونحو المدرسة الكوفية الذي اعتمد أساساً على القرآن والقراءات في تقعيد القواعد، فإذا وازنّا بين المقتضب ومعاني القرآن للفراء(٢٠٧هـ) مثلاً، لاتضح بونٌ شاسعٌ في نسبة الاعتماد على الشاهد القرآني وشواهد القراءات، وهو مؤشر يؤكد أن الكوفيين انطلقوا من النص القرآني والقراءات أولاً، ثم التمسوا ما يعزّز ذلك من كلام العرب ثانياً، وهي حقيقة ثابتة لا يمكن ردها أو موازنتها بما عند البصريين الذين عُنوا بإقامة القواعد الكلية واطرادها، وإن كان جهد البصريين والكوفيين - مع اختلاف نقطة الانطلاق عندهما - يبدو للناظر المحقق أنه يصبُّ في المصلحة العليا لنظام تقعيد اللغة ويتكامل في إشادة صرح بنائها وتماسكه وتعزيز نقاط قوته، إذ نلاحظ أن المنهجين خدما العربية، وأن المنهج الكوفي يُكَمِّل المنهج البصري في تقديم المعرفة اللغوية التي تستند إلى عصر النقاء اللغوي ممثلاً بالقرآن الكريم وكلام العرب من شعر ونثر.

ويؤكد منهج الكوفيين ومنهج البصريين تكامل السعي في تأصيل المعرفة اللغوية وإبقاء آفاق البحث فيها مشرعة للدارسين في كل زمان ومكان.

ويمكن أن نعرض لموقف المبرد في المقتضب من الاستشهاد بالقراءات القرآنية فنلحظ أنه استعان بالقراءات القرآنية للتقعيد النحوي، ونستدل على ذلك ببيان طريقة المبرد في الاستشهاد بالقراءات:

١- يستدل المبرد بالقراءات المأثورة عن رسول الله ﷺ لإقرار الأحكام، كقوله: ((ورُوي أنّ رسول الله قرأ: ﴿فبذلك فلتَفرحوا﴾ بالتاء))[٣٣]. وقد تكررت هذه القراءة عن الرسول وموضع الاستشهاد بها في مكانين آخرين من المقتضب[٣٤]. ونقل قراءة للرسول ﷺ لإقرار حكم تأنيث النفس على اللفظ، قال: ((وقرأ رسولُ الله (صلى الله عليه وسلّم): ﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ﴾ على مخاطبة النفس))[٣٥].

٢- يستدل بالقراءة على إقرار الأحكام والقواعد، مثال ذلك قوله: ((فمثلُ الإدغام قراءةُ بعض الناس: ﴿وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ وهو أكثر، وتركُ الادغام: ﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ وقد قُرِئَ بهما جميعاً))[٣٦]. ومثلُ استشهاده بالقراءات لإقرار الأحكام الصرفية قولُه: ((فإن كان الاسمُ على (فُعْلَة)، ففيه ثلاثة أوجه... وهذه الآية تُقرأ على الأوجه الثلاثة وذلك قوله: (في الظُلُمات، والظُلَمات، والظُلْمات)))[٣٧].

٣- يُخرِّج القراءات على وجه في العربية، كقوله: ((فأمّا قراءةُ الحسن (صادِ والقرآن) فإنه لم يجعلها حرفاً، ولكنه فعْلٌ، وإنما أراد: صادِ بالقرآن عملَك، وهذا تفسير الحسن، أي: عارضْ بالقرآن عملَك، من قولك: صاديتُ الرجلَ، أي: عارضتُ. ومنه: ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾ أي: تعرّض))[٣٨].

وقال: ((ومن ذلك قراءة بعض الناس: (زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم شركاؤهم) لما قال: قتلُ أولادهم تم الكلام. فقال: شركاؤهم، على المعنى، لأنه عُلِم أن لهذا التزيين مُزيِّناً، فالمعنى زيّنه شركاؤهم))[٣٩].

ويقول أيضاً: ((وقراءة من قرأ: ﴿وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ معناه المضي. وإن قرأ: ﴿إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ فمعناه: متى كان ذا، لأنها (إنْ) التي للجزاء))[٤٠].

٤- اعتدّ المبرد بقراءة ابن مسعود فقال: ((وكان الخليل يقرأ: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ فيؤدي خطَّ المصحف، ومعنى (إنَّ) الثقيلة في قراءة ابن مسعود: (إنَّ ذانِ لساحران))[٤١]. وقال: ((هذه الآيةُ في مصحف ابن مسعود: (وإذن لا يلبثوا خلْفك)، الفعلُ فيها منصوب بـ (إذن)، والتقدير - والله أعلم - الاتصال بـ (إذن)))[٤٢].

خلاصة البحث:ـ

وصل البحث إلى النتائج الآتية:

١- أكثر المبرد من الاستشهاد بالآيات القرآنية لإثبات الأحكام وتقعيد القواعد.

٢- تساوت نسبة الاستشهاد بالآيات القرآنية والاستشهاد بالشعر في المقتضب على خلاف ما قيل: إن البصريين أقل عناية بالشاهد القرآني.

٣- يورد المبرد الشاهد القرآني في المقتضب أصلاً للتقعيد النحوي والصرفي.

٤- عظّم المبرد النصوص القرآنية موضع الاستشهاد وكان يتحرج من تأويلها وتقديرها ويلازم القول: (والله أعلم). عند بيان معناها.

٥- اتخذ المبرد القراءات القرآنية أصلاً للتقعيد النحوي والصرفي إذا وافقت قياسات العربية سواء أكانت سبعية أم عشرية أم غير ذلك. وقد يتأول أوجهاً في الاستعمال لتخريج قراءة ما، كقراءة الحسن (صادِ والقرآن).

هوامش البحث

(١) ينظر: الفهرست:٨٥.
(٢) التفسير الكبير(مفاتيح الغيب) ١٩٣/٣.
(٣) النحويون والقرآن (المقدمة) ١٠.
(٤) ينظر: المقتضب (مقدمة المحقق) ١/ ١١٥-١١٦.
(٥) المصدر نفسه ٤٨/١.
(٦) المصدر نفسه ٤٩/١.
(٧) المصدر نفسه ٢/ ١٥٥ - ١٥٦.
(٨) المصدر نفسه ٢٦٨/٣.
(٩) المصدر نفسه ٢٠٢/٣-٢٠٣.
(١٠) المصدر نفسه ٣٧/١
(١١) المصدر نفسه ٤/ ٣٧١.
(١٢) ينظر: الجملة العربية والمعنى ١٧٥.
(١٣) المقتضب ٣٥٦/٢.
(١٤) المصدر نفسه ٢٤٣/١.
(١٥) المصدر نفسه ٥٤/٢- ٥٥.
(١٦) المصدر نفسه ٨٦/٢.
(١٧) المصدر نفسه ١/ ٢٤٣.
(١٨) المقتضب ٢٠٤/١.
(١٩) المصدر نفسه ٢٢٥/٢.
(٢٠) المصدر نفسه ٣٥٥/٢.
(٢١) المصدر نفسه ١٨٣/٤.
(٢٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٩٥.
(٢٣) المصدر نفسه ٢/ ٣٥١- ٣٥٢.
(٢٤) المصدر نفسه ٣٤٦/٢.
(٢٥) المصدر نفسه٧٩/٢.
(٢٦) المصدر نفسه ٣٠/١.
(٢٧) المصدر نفسه ٧٩/٤.
(٢٨) المصدر نفسه ٥٠/٢-٥١.
(٢٩) المصدر نفسه ١٦٨/١.
(٣٠) الإتقان في علوم القرآن ١ /٨٠.

(٣١) ينظر: النشر في القراءات العشر ١ / ٩.
(٣٢) ينظر: سيبويه إمام النحاة ٤٢٥.
(٣٣) المقتضب ٢/ ٤٥.
(٣٤) المصدر نفسه ٢ / ١٣١ و ٣ / ٢٧٢.
(٣٥) المصدر نفسه ١٨٧/٢.
(٣٦) المصدر نفسه ١ / ١٨١.
(٣٧) المصدر نفسه ٢ / ١٨٧.
(٣٨) المصدر نفسه ١ / ٢٣٨، ٢٣٩.
(٣٩) المصدر نفسه ٣ / ٢٨١.
(٤٠) المصدر نفسه ٣ / ٢١٤.
(٤١) المصدر نفسه ٢ / ٣٦١.
(٤٢) المصدر نفسه ١٢/٢.

قائمة المصادر والمراجع

١- الاتقان في علوم القرآن: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ) مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥١.

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري (عبد الرحمن بن محمد ت٥٧٧هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.

٣- التفسير الكبير(مفاتيح الغيب): الفخر الرازي(محمد بن عمر ت٦٠٦هـ)، المطبعة البهية المصرية، ١٩٣٨م.

٤- الجملة العربية والمعنى: د. فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.

٥- سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، القاهرة، ١٩٥١م.

٦- الفهرست: ابن النديم (محمد بن إسحاق ت ٣٨٠هـ)، المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٢٨م.

٧- المقتضب: المبرد (محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، د.ت.

٨- النحويون والقرآن: د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة، الأردن، ط ١، ٢٠٠٢م.